

المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية - دراسة تحليلية

هادي طوالبه*

تاريخ قبوله 2017/5/22

تاريخ تسلم البحث 2017/3/12

Digital Citizenship in the National and Civic Education Textbooks: An Analytical Study

Hadi Tawalbeh, Faculty of Educational, Yarmouk University.

Abstract: The study aimed to identify the degree of embedding digital citizenship concepts in the national and civic education textbooks, and the familiarity of the teachers with digital citizenship concepts. The sample of the study consisted of (43) teachers of the national and civic education in Irbid Governorate, and of all the textbooks of national and civic education for the academic year 2016/2017.

The researcher adopted structured interviews and content analysis of all collected surveyed data. The results revealed an absence of the use of the term digital citizenship in all the national and civic textbooks, and they were free of any occurrence of (63) concepts. The results also revealed that of the (56) concepts, only (36) of them appeared in the textbook of national education of the eighth-grade alone, and the number of occurrences of (33) concepts were (3) or less. The concepts of digital ayes and digital literacy were the axes in all the textbooks of national and civic education; only (5) of the (9) ayes appeared in the textbook of national and civic education of eighth-grade. Results also revealed the absence of the teachers' knowledge of national and civic education of the ayes and concepts of digital citizenship.

(Keywords) Digital Citizenship, National and Civic Education textbooks, Analytical Study).

ويعرف ريبيل (Ribble, 2008) المواطنة الرقمية بأنها مجموعة من القضايا الثقافية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية ذات الصلة بالتكنولوجيا الرقمية، وإظهار المسؤولية الشخصية للتعلم مدى الحياة، والقيادة الآمنة للمواطنة الرقمية.

من هنا، يرى الباحث أن المواطنة الرقمية: مجموعة القيم المتبعة في الاستخدام الأمثل والإيجابي للأدوات التكنولوجية التي يحتاجها طلبة المدارس (المواطنون) بغض النظر عن فئاتهم العمرية ومستوياتهم الثقافية صغارا أم كبارا، من أجل المساهمة في رقي أوطانهم وحمايتهم من سوء استخدام أدواتها.

وتعد المواطنة الرقمية من المفاهيم الجديدة في الأدب التربوي بشكل عام، والأدب المتعلق بتربية المواطنة أو الأدب المتعلق بموضوعات الدراسات الاجتماعية بشكل خاص، حيث جاء ما قام به ريبيل (Ribble, 2006) باكورة الاهتمام بهذا المفهوم. فدافعه الأساسي لإظهار هذا المفهوم هو ملاحظته للانتشار الواسع، والاستخدام المفتوح لأدوات التكنولوجيا، فأضحى لكل فرد من أفراد المجتمع مجال اللعب أو العمل في العالم الرقمي، والتواصل مع مجهولين رقميين قد يشكلون خطراً عليهم في أي مجتمع، وكذلك وجود رغبة جامحة لدى الأفراد (طلبة المدارس خاصة) بتصفح مواقع غير معروفة، وربما مشبوهة وخطيرة، فضلاً عن استحالة مراقبة كل ما يتم مشاهدته أو متابعته أو سماعه.

ملخص: هدفت الدراسة التعرف إلى درجة تضمين مفاهيم المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية، وإمام معلمي تلك الكتب بها. وقد تألفت عينة الدراسة من (43) معلماً من معلمي التربية الوطنية والمدنية في مديرية قصبة إربد تم اختيارهم بالطريقة القصديّة، ومن جميع كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية للعام الدراسي 2016/2017. اعتمد الباحث المقابلات وتحليل المحتوى في جمع بيانات الدراسة التي أشارت نتائجها إلى خلو جميع كتب التربية الوطنية والمدنية من استخدام مصطلح المواطنة الرقمية، وخلوها من أي تكرار لـ (63) مفهوماً. في حين تضمنت (56) مفهوماً؛ ورد (36) مفهوماً منها في كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف الثامن وحده، كما كان عدد تكرارات (33) مفهوماً منها (3) مرات على الأكثر. وأن الوصول الرقمي ومحو الأمية الرقمية هما المحوران اللذان وردت بعض مفاهيمهما في جميع كتب التربية الوطنية والمدنية، وأن خمسة محاور من أصل تسعة لم ترد أي من مفاهيمها إلا في كتاب التربية الوطنية والوطنية للصف الثامن. كما أشارت النتائج إلى تدني معرفة معلمي التربية الوطنية والمدنية بشكل كبير بمحاور ومفاهيم المواطنة الرقمية.

(الكلمات المفتاحية: المواطنة الرقمية، كتب التربية الوطنية والمدنية، دراسة تحليلية).

مقدمة: أدى دخول التكنولوجيا واستخداماتها في كافة مجالات الحياة، إلى تسمية المرحلة الزمنية التي يعيشها العالم اليوم بالعصر الرقمي، لا سيما مع وجود الرغبة والقدرة والبنية التحتية لتسهيل استخدامها من جميع الفئات المجتمعية، وفي كافة المناطق من الكرة الأرضية، وربما تعد أكثر الفئات انجذاباً وتمسكاً بها فئة الطلبة في المدارس، فهي بلا شك تستجيب لاهتماماتهم، وتحقق رغباتهم.

ويؤكد ريبيل أن معدل استخدام طلبة المدارس من صغار ومراهقين للتقنيات قد يصل إلى ثماني ساعات يومياً؛ مما قد يشكل خطراً عليهم، فضلاً عن غياب الوعي بقواعد الاستخدام السليم لهذه الأدوات التكنولوجية (Ribble, 2006). الأمر الذي يعده الباحث تحدياً حقيقياً وخطيراً، يستدعي بلا شك اهتماماً مخططاً وواعياً حول توعية هذه الشريحة المؤثرة في المجتمع بمضامين ثقافية تؤطر لما قد يسمى بالاستخدام الرقمي الأمثل والأمن لأدوات التكنولوجيا الجديدة، أو كما أسماها علي وحجازي (2005) بالثقافة الرقمية.

وربما تعد سياق استخدامات التكنولوجيا بأدواتها المتنوعة، وأهدافها بشكل يتناغم ومتطلبات التربية في العصر الرقمي لمجالات الحياة محوراً أساسياً ومؤثراً من محاور تربية المواطنة الصالحة، حيث يحدد ريبيل وبيلي (Ribble & Bailey, 2006) مجموعة من الأحكام والمبادئ القيمة التي يجب أن يتخذها الفرد لنفسه عند استخدام وسائط التكنولوجيا المتنوعة بصورة نموذجية ومثالية، بما يسهم في المحافظة على صورة الوطن النموجية.

* كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

© حقوق الطبع محفوظة لجامعة اليرموك، إربد، الأردن.

بالقوانين واحترام الآخر)، والحقوق (حيث تشمل هذه الحقوق كل من له علاقة بالعالم الرقمي)، والسلامة (وتشتمل على كل من السلامة المادية والرقمية في العالم الرقمي)، والأمن أو الحماية الذاتية (الاحتياطات الإلكترونية لضمان السلامة والخصوصية). ويؤكد ريبيل أنه لا يمكن أن يصبح الفرد مواطناً رقمياً مسؤولاً إلا عن طريق تعلم محاور المواطنة الرقمية في المدارس، فالغاية من المدارس ليس مجرد تعليم القراءة والرياضيات والعلوم، وإنما إعداد الطلبة للمستقبل، والتكنولوجيا هي المستقبل، ومع استمرار التغيرات التكنولوجية لا يمكن افتراض أن جميع المستخدمين يعرفون ما هو مناسب وما هو غير مناسب (Ribble, 2006).

وحتى يتم تزويد الطلبة بالمؤشرات اللازمة بمفاهيم المواطنة الرقمية وصولاً لتنميتها لدى الطلبة؛ فإن ذلك يستدعي مرور الطلبة بمراحل تنمية المواطنة الرقمية، والمتمثلة بالمراحل الآتية (Ribble & Bailey, 2006):

1- مرحلة الوعي: وتُعنى بتزويد الطلبة بما يؤهلهم ليصبحوا مثقفين بالوسائط التكنولوجية وذلك يعني تجاوز الإحاطة بالمكونات المادية والبرمجية والمعارف الأساسية، انتقالاً لمرحلة تبصر الاستخدامات غير المرغوبة لتلك التكنولوجية.

2- مرحلة الممارسة الموجهة: وتُعنى بالمقدرة على استخدام التكنولوجيا في مناخ يشجع على المخاطرة والاكتشاف، وبما يمكن من إدراك ما هو مناسب من الاستخدامات التكنولوجية وما هو غير مناسب.

3- مرحلة النمذجة وإعطاء المثل والقدوة: وتُعنى هذه المرحلة بتقديم نماذج إيجابية مثالية حول كيفية استخدام وسائل التكنولوجيا في كل من البيت والمدرسة؛ حتى تكون تلك النماذج المحيطة بالطلبة من آباء ومعلمين نماذج للقدوة الحسنة يمكن أن يتخذها الطلبة قدوة لهم أثناء استخدامهم للمواطنة الرقمية.

4- مرحلة التغذية الراجعة وتحليل السلوك: وفي هذه المرحلة يتيح للطلبة فرص مناقشة استخداماتهم للتقنيات الرقمية داخل الغرف الصفية، وصولاً لمرحلة امتلاك المقدرة على نقد وتمييز الاستخدام السليم للتكنولوجيا داخل الغرفة الصفية أم خارجها من خلال تأمل ذاتي لممارساته.

وقد أكد سالم (2002) أن حياة الإنسان قد أصبحت أكثر ارتباطاً بالأجهزة الإلكترونية، حيث شكلت التكنولوجيا الرقمية العلاقات الدولية، وأصبح أمن المعلومات أحد أركان الأمن القومي لمعظم دول العالم، لا سيما مع زيادة عدد مستخدمي الإنترنت من مليارين إلى سبعة مليارات. وبذلك فقد أصبحت المواطنة الرقمية واجهة عالمية ربما تفرض نفسها على أنظمة التعليم ومتطلبات الحياة، بل تصدرت الأهداف التعليمية، وتربعت على عرش المناهج العالمية والدولية، ففي عدد من الدول المتقدمة كبريطانيا وأمريكا وكندا وأستراليا تطبق مواضيع خاصة بالمواطنة الرقمية في إطار

وتأسيساً على ذلك، كان لا بد من رسم سياسة توعوية تثقيفية لاستخدام رقمي آمن، تستند لمعايير وأحكام مرتبطة بالقيم، بقصد نشر ثقافة المواطنة الرقمية في أماكن التعلم واللعب والتسوق تمهيداً لتهيئة الطلبة للاندماج في المجتمع الرقمي والمشاركة الإيجابية فيه. وحمايتهم بالتالي من التأثيرات السلبية لانتشار التكنولوجيا، لا سيما مع انتشار استخدام أدواتها من قبل كافة الفئات العمرية لفترة زمنية طويلة؛ مما قاد لضرورة السعي لحماية الطلبة من الحروب الرقمية، والجريمة الرقمية، ومن الأضرار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية الناجمة عن الاستخدام غير السليم للتقنيات الرقمية. وبالنظر لواقع الحياة المعاصرة في المجتمع الأردني تحديداً والعربي عموماً، يلحظ وجود مجموعة من الممارسات السلبية غير المرغوبة والبعيدة عن منظومة القيم، تحدث أثناء استخدام تقنيات الحاسوب تفاقمت ووصلت لحد الإدمان الرقمي، والدم والتشهير، والقرصنة والنصب والاحتيال، والاعتداء على حرية الأفراد، ومناقشة قضايا الدين والسياسة وشمم الآخرين وسبهم، ونشر الأخبار الكاذبة والإشاعات، والتناول على الآخرين وإساءة استخدام أجهزة الحاسب وتخريب نظام الحاسب باستخدام الفيروسات، أو إتلاف أو محو أو طمس عمدي للبيانات، والغش المعلوماتي والاقتصادي، والنصب ببطاقات الائتمان، والتلاعب بالأرصدة وتزويد الحاسب ببيانات غير دقيقة، بالإضافة إلى الجرائم المتصلة بالمحتوى، وإنتاج مواد إباحية للأطفال، والجرائم المتصلة بالاعتداءات الواقعة على الملكية الفكرية، والاعتداء على حق المؤلف للأعمال الأدبية والتصويرية والسمعية والبصرية والتزوير.

وبناء على ما سبق، تبين بأن التصدي الحقيقي لتجاوز تلك المشكلات والتعامل الأمثل مع الأدوات التكنولوجية، يكمن بالدرجة الأولى في تزويد الطلبة بالقيم والمعارف المناسبة لاستخدامها، وإكسابهم للاتجاهات السليمة، وامتلاكهم للمهارات التفكيرية المختلفة، وبناء الضوابط التي تسمح لهم فهم الكيفية المناسبة لاستخدام التكنولوجيا.

وكمبادرة من أجل معالجة هذا الواقع، جاءت إسهامات ريبيل وبيلي وروس (Ribble, Bailey & Ross, 2004) في بيان ممارسات المواطنة الرقمية والأثر المنتظر من تطبيق هذا المفهوم على مجالات واسعة وتحديد الضوابط المحددة لهذه الاستخدامات والتطبيقات وتحديد المحاور التسعة التي تقوم على أساسها المواطنة الرقمية، وهي: الآداب والأخلاقيات العامة (معايير إلكترونية تضبط السلوكيات والتصرفات)، والتواصل (التبادل الإلكتروني للمعلومات)، والتعليم (وتشتمل على كل من التعليم والتعلم باستخدام التكنولوجيا)، والوصول (ويقصد بها تسهيل المشاركة الإلكترونية الفاعلة في قضايا المجتمع)، والتجارة (وتشتمل عمليتي البيع والشراء عن طريق شبكة الإنترنت واستخدام التكنولوجيا في كل ما يمكنه تسهيل هذه العملية)، والمسؤولية (المسؤولية الإلكترونية عن كافة الأفعال والممارسات والتقيد

عموماً، حيث يلحظ وجود مجموعة من الممارسات السلبية غير المرغوبة والبعيدة عن منظومة القيم، تحدث أثناء استخدام تقنيات الحاسوب تفاقمت ووصلت لحد تشابهت مع أفعال الإرهاب والجرائم في مجالات المال والأعمال، والمواد الإباحية، والذم والتشهير، والقرصنة والنصب والاحتيال، والاعتداء على حرية الأفراد، وملكياتهم الفكرية والمعرفية والإنتاجية. ويعزز هذا الفهم تزايد تحذيرات مديرية الأمن العام الأردنية ممثلة بإدارة البحث الجنائي - وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية- من انتشار جرائم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والدعوة إلى زيادة وعي المستخدمين لتقنيات المعلومات وبخاصة الشباب، بوصفهم الفئة العمرية الأكثر استخداماً لوسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تشكل عالمهم الافتراضي، لا سيما في ظل تعرض بياناتهم وصورهم الإلكترونية للسرقة والاختراق والعبث والاستغلال (مديرية الأمن العام، 2016).

ويرى الباحث أن البيانات الرقمية ربما تؤكد خطورة هذه الظاهرة في الأردن؛ الأمر الذي يستدعي ضرورة قيام المؤسسات التربوية بأدوارها التوعوية نحو المواطنة الرقمية، ومن أبرزها مناهج التربية الوطنية والمدنية التي تنطلق فلسفتها نحو مواكبة المستجدات وإحداث نقلة توعوية لمواطنيها تجاه تلك المستجدات، ومنها ما يرتبط بالمواطنة الرقمية. وما يميز مناهج التربية الوطنية والمدنية طبيعة نظرتها للمواطنة الرقمية، بأنها ليست تحديداً للحدود والعقبات أمام مستخدم وسائط التكنولوجيا بقصد إخضاعهم للمراقبة والتحكم في اندماجهم مع العالم الافتراضي، وهي ليست سبيلاً للقمع والاستبداد، بل هي دعوة جادة نحو إيجاد الطريق السليم لتوجيه وحماية المستخدمين من كافة فئات المجتمع الأردني الذين تزايدت اهتماماتهم باستخدام وسائط التكنولوجيا في كافة جوانب الحياة وتزويدهم بالكفايات اللازمة لضمان حسن الاستخدام الواعي، وتحديداً فئة الأطفال والمراهقين. ويتفق ذلك مع ما أشار إليه الدهشان (2016) من أن روح التمرد التي خلقها الإعلام الرقمي خلقت أثراً سلبية على الروح الوطنية لدى الناشئة، يتمثل ذلك في ما توضحه نتائج الدراسات من تدني مستويات حب الوطن أو الخدمة العامة، فالروح الوطنية هي عادة كفيفة بعلاج كثير من المشكلات وبث الروح في الإنسان المواطن حتى يقوم بعمله، ويسعى لخدمة الناس من مواطني دولته. وعندما تنخفض الروح الوطنية، يستشري الفساد ويضعف الإنجاز.

وفي ضوء التوضيح آنف الذكر، أضحى التعامل مع المواطنة الرقمية بمحاورها المختلفة، مطلباً حيوياً، ومحوراً أساسياً من محاور التربية الوطنية. ولعل دور كتب التربية الوطنية كمصدر تعلم أساسي ومن خلال تضمين محاور المواطنة الرقمية يعالج كثيراً من القضايا وربما الظواهر الحرجة والغريبة والخطرة على المجتمعات بشكل عام، والمتجمع الأردني بشكل خاص. وبذات السياق، فإن ضمان تحقق الوعي الرقمي للطلبة يتطلب تثقيفاً وتمكيناً للمعلم المعني بالدرجة الأولى في نقل ما تتضمنه دروس مباحث التربية

منهج التربية الرقمية، ناهيك عن المشاريع والمبادرات النوعية للتعليم، التي تلتقي في بوتقة واحدة مؤداها التعامل ببطنة وحذر مع أدوات التقنيات ووسائل الاتصال لكل أفراد المجتمع (Streck, 2014).

ويمكن تدريس محاور المواطنة الرقمية عبر دروس مدمجة بمفاهيم ومحاور التربية الوطنية والمدنية تحديداً، وبالدراسات الاجتماعية عموماً، لذ لا بد من إعداد هذه المباحث بشكل يمكنها من القيام بمسؤولياتها تجاه إعداد عقول بشرية واعية تتصدى للتطورات الرقمية بكفاءة واقتدار بقصد حماية المجتمعات من الأخطار المحدقة بها.

وتأسيساً على ما تقدم، يرى الباحث بأن ثمة دوراً يمكن أن تلعبه مناهج التربية الوطنية والمدنية في تنمية الوعي الرقمي لدى الطلبة كمواطنين واعين بحقوقهم المدنية والوطنية في العصر الرقمي، وذلك من خلال تضمين محاور المواطنة الرقمية ومفاهيمها في تلك المناهج، والمصادر التعليمية التي توظفها المناهج، ومن أهمها الكتاب المدرسي بوصفه الوثيقة المعتمدة والمرجع الرئيس للطلاب. وقد يندرج هذا الدور تحت بوابة السياسة الوقائية وليس العلاجية، فالتربية الوطنية ترى بأن الحلول المتميزة ليست في الحجب والمنع، بقدر ما تكون بالتمكين والتمتين المعرفي والوجداني والسلوكي حول ما يجب تعلمه وممارسته من قواعد الاستخدام والاندماج السليم مع المجتمع الرقمي، والحماية من أخطارها، حيث سيضمن حينها بروز التأثير الإيجابي. أما في حال غياب التوجيه والرعاية المأمولة من كتب التربية الوطنية والمدنية تجاه التثقيف الرقمي فإن ذلك مدعاة لحدوث التأثير السلبي.

فالفارق الرقمي كما يشير بيبي (2006) قد ساهم بإحداث تطورات جديدة، حتى أن الإنترنت قد قام بوظائف متعددة كمكتبة عامة مفصلة، وغرفة صافية، وقاعدة بيانات، ومكتب بريد، وهاتف، ومركز تسوق، وقناة للتسلية، والثقافة، والموسيقى، ومصدر للأخبار اليومية، ولأسعار الأسهم والطقس، كما أن تأثير التكنولوجيا الرقمية في المجال الاجتماعي ونمط الحياة الشخصية قد فاق التوقعات. ويأتي هذا الرأي مع تزايد الدعوات لإيلاء المواطنة الرقمية رعاية حكومية أكبر، وتخصيص مبالغ مالية داعمة لمثل هذه المشاريع، وإلقاء الضوء على أهمية الوعي الوطني بمثل هذه المجالات التكنولوجية، كما تم التأكيد على أن المعلمين بحاجة لمزيد من المعرفة حول كل ما يتعلق بالمواطنة الرقمية؛ ليتمكنوا من تمثيل نماذج حياة للمواطن الرقمي الصالح الواعي، وتوجيه الجهود الفردية بالمسار الصحيح الذي يؤدي إلى رفعة ورفي الدول، وذلك بسبب أن التعامل مع التكنولوجيا الجديدة يرتبط دائماً بالإيجابيات والسلبيات. ومن أبرز العوامل المؤثرة في ظهور سلوكيات سلبية عند استخدام التكنولوجيا هو غياب الوعي المطلوب والعلم الشامل بكيفية تطبيق المواطنة الرقمية (Hollandsworth, Dowdy & Donovan, 2011). ومما يؤكد ذلك واقع الحياة المعاصرة في المجتمع الأردني تحديداً والعربي

الرقمية أو الرقمنة، لدى طلبة الصف الثاني الإعدادي، وتم إعداد استمارة استطلاع آراء القائمين على تعليمهم حول مستوى توافر هذه المهارات وقيم المواطنة الرقمية، ودور الممارسات التعليمية في تنميتها. وتم تطبيق مقياس المواطنة على (1496) تلميذاً، واستطلاع آراء (392) من القائمين على تعليمهم في (49) مدرسة إعدادية بمحافظة القاهرة، والبحيرة، والسويس، والقليوبية، والجيزة وبني سويف. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن مهارات وقيم المواطنة تتوافر بشكل عام بنسبة (85%) لدى الطلبة. ويمتلك الطلبة مهارة اتخاذ القرار بنسبة (98%)، ومحو الأمية الرقمية بنسبة (91%)، وقيمة الانتماء بنسبة (86%) ويمتلكون مهارات الاتصال الرقمي بنسبة (85%)، ولديهم مسؤولية اجتماعية بنسبة (84%)، ويعرفون حقوق الإنسان بنسبة (83%)، كما يتقبلون الآخر بنسبة (83%)، وتتوافر المواطنة الرقمية لديهم بنسبة (76%)، في حين تتوافر قيمة التجارة الرقمية لديهم بنسبة (73%).

كما سعت دراسة المسلماني والدسوقي (2014) إلى توضيح مفهوم المواطنة الرقمية، ومدى الحاجة إليه في هذا العصر. واستخدمت الدراسة استبانة للكشف عن اتجاه (300) طالب وطالبة من طلاب التعليم الثانوي في مصر نحو استخدام التكنولوجيا الرقمية. وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية التأكيد على زيادة توجه الطلاب نحو استخدام التكنولوجيا الرقمية بمختلف أنواعها، فضلاً عن عدم إلمامهم بمعايير السلوك الصحيح والمقبول المرتبط باستخدام التكنولوجيا، مما ينعكس بدوره سلباً على الطلاب في هذه المرحلة، ويجعلهم غير مؤهلين للتعامل مع مجتمع التكنولوجيا والتكيف مع معيياته الإيجابية والسلبية.

وأجرى سيمسك وسيمسك (2013) (Simsek & Simsek) دراسة هدفت بيان مهارات المواطنة الرقمية الجديدة في تركيا، ومناقشتها قياساً بالممارسات الحالية للمواطنة الرقمية، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين المهارات التكنولوجية الحديثة ومفهوم المواطنة الرقمية ودورها في تطبيق مفهوم الديمقراطية الرقمية، وأشارت إلى التدفق الحالي للمعلومات وزيادة المحتوى العلمي في شتى المجالات من خلال التكنولوجيا الجديدة تتناسب مع متطلبات وممارسات المواطنة الصالحة، لا سيما في ظل حاجة الناس لمعلومات موثوقة وذات مصداقية؛ من أجل مساعدتهم في اتخاذ قرارات نابعة من قناعة ذاتية، وتأثير المهارات الجديدة المرتبطة بالمواطنة الرقمية بعدة عوامل، وهي: المشاركة عبر الإنترنت، وحقوق المواطن، والقدرات التكنولوجية، والإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، والقيم والمبادئ، وظهور ما يعرف بالهوية الرقمية، كما أشارت النتائج إلى أن السلطات التركية بدأت بالتعامل مع مفهوم المواطنة الرقمية - التي اعتبرت التكنولوجيا الحديثة وسيلة لتطوير الهوية الرقمية - التي تشتمل على المعلومات الرقمية، والاجتماعية، والثقافية بما يتوافق مع الأعراف والقيم الخاصة بالمجتمع التركي.

الوطنية والمدنية من ذهنه إلى أذهان طلبته، وذلك يتطلب امتلاك معلم التربية الوطنية والمدنية لدرجة إلمام مقبولة لمحاور المواطنة الرقمية.

وقد حققت بعض الدول العربية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي ومصر تحديداً، قصص نجاح لمواكبة المستجدات العالمية المرتبطة بالمواطنة الرقمية. ومن هذه التجارب ما أشارت إليه وزارة التربية السعودية (Ministry of Education, 2012) بأن كل تربوي سواء كان في مؤسسات التعليم العام أو العالي، معني بتأسيس استراتيجيات تربوية يحقق فيها أبعاد ومعايير المواطنة الرقمية من خلال مقررات التربية الوطنية والأسرية والحاسب الآلي، ومن خلال الأنشطة اللامنهجية والإذاعة المدرسية وحلقات المساجد؛ لتشجيع الطلاب على توسيع شبكات تواصلهم دولياً وعالمياً، في ظل اهتمامات منهجية مشتركة يكون أساسها ومنبعها احترام الثقافات والمجتمعات الأخرى، والتفكير بأسس التعامل الأخلاقي في توظيف برامج وتطبيقات التواصل الاجتماعي لخدمة العلم والثقافة، من خلال وضع استراتيجيات تعليم وتعلم تؤسس المهارات الحياتية.

ومع ظهور تطورات جديدة، تمت معاودة إرسال أفكار توعوية بضرورة الحذر عند التعامل مع متطلبات العصر الرقمي والاختباسات، وعدم نقل وإعادة إرسال أفكار مشبوهة مضللة قد تقف خلفها جماعات ضالة، أو تناقل إشاعات ومواضيع فيها مخالفات شرعية أو سياسية أو وطنية (Minister of Education, 2013).

وقد أجري عدد من الدراسات حول مفهوم المواطنة الرقمية، ومنها دراسة الشمري (2016) التي هدفت الكشف عن مدى توافر قيم المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة والثانوية وسبل تعزيزها. تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي الحاسب الآلي وتقنية المعلومات بمحافظة حفر الباطن، البالغ عددهم (8018) معلماً ومعلمة، حيث تمت مقابلة (86) معلماً في مدارسهم لتعبئة الاستبانة والإجابة عن الاستبانة المفتوحة، لمدة أسبوعين متتاليين، وقد أظهرت نتائج الدراسة توافر قيم المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة والثانوية بدرجة كبيرة، وأن سبل تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة والثانوية كانت بدرجة كبيرة جداً.

وفي دراسة قام بها المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي في مصر (2015) هدفت إلى تقويم مهارات وقيم المواطنة الرقمية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي. وأعد فريق الدراسة مقياساً لتقويم المهارات والقيم المتمثلة في: حقوق الإنسان، والمسؤولية الاجتماعية، ومحو الأمية الرقمية، والانتماء، والتجارة الرقمية، والاتصال الرقمي، وقبول الآخر، واتخاذ القرار، والمواطنة

الجرائم الإلكترونية مع (3800) قضية إلكترونية خلال العام 2016، تم تحويل (2250) قضية منها للقضاء، كما يشير التقرير إلى انتشار المواقع الإباحية على الإنترنت التي تستهدف الشباب، وتعمل على إغوائهم بسبل عديدة، ومنها: "غرف الدردشة" غير الأخلاقية التي تشجع في مجملها على الرذيلة، والانحلال الأخلاقي في ظل غياب الرقابة الحقيقية. كما يؤكد التقرير تنوع الجرائم الإلكترونية بنسبها، وكانت أكثرها تلك المتعلقة بقضايا الاتصالات وبواقع (700) جريمة، وجرائم التهديد والابتزاز الإلكتروني بواقع (657) جريمة، وانتحال الشخصية، والتشهير الإلكتروني وتشمل السب والشتم والابتزاز بواقع (577) جريمة، وجرائم الاحتيال المالي الإلكتروني، واختراق المواقع وسرقة البيانات والبريد بواقع (170) جريمة، إضافة إلى جرائم إلكترونية أخرى متعلقة بالتطرف والإرهاب والاستغلال الجنسي للأطفال والقاصرين.

وفي المقابل، فإن ملاحظات الباحث الميدانية تؤكد بأن واقع الحال يشير إلى حالات مشابهة لجرائم إلكترونية أكثر تنوعاً وخطورة، لكنها غير مرصودة وغير موثقة؛ بسبب عدم تقديم أصحابها شكاوى للجهات المختصة لأسباب عديدة، ترتبط بطبيعة المجتمع الأردني وخصوصية تركيبته السكانية والخوف من الفضائح جراء انتشار أخبارها.

وتأسيساً على ما سبق، ربما يكون السبب في وجود ممارسات سلبية في المواطنة الرقمية عدم وجود منهج سليم حول كيفية تمكين الأفراد من التعامل السليم مع الشبكة الإلكترونية، وتزويدهم بالحماية والتوعية، وقد يكون ذلك من خلال تضمين مفاهيمها ومحاورها في كتب التربية الوطنية والمدنية بالتزامن مع ضمان إجادة المعلمين القائمين على تدريس مباحث التربية الوطنية لمحاورها.

فالمواطنة الرقمية تهدف إلى تعميق المسؤولية الكاملة عن الأقوال والأفعال المكتوبة والمنطوقة والمصورة، لا أن تسعى لمنع استخدام التكنولوجيا؛ لأن ذلك سيحول دون تقدم مجتمعاتنا ورقياً، وذلك لن يتحقق إلا بالتربية المقصودة، وذلك يعني تزويد الناشئة بالتوعية والثقافة الرقمية من خلال معلمي التربية الوطنية والمدنية وتضمين محاورها في محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية.

وحاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما درجة تضمين مفاهيم المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية؟

السؤال الثاني: هل تختلف درجة تضمين مفاهيم المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية باختلاف الصف والمحور؟

السؤال الثالث: ما درجة إلمام معلمي التربية الوطنية والمدنية بالمواطنة الرقمية؟.

وأجرت هولاند سورت وآخرون (HollandSworth, et. al., 2011) دراسة هدفت تقييم المواطنة الرقمية في مراحل التعليم العام، وتمكين المعلمين من مساعدة الطلبة في كيفية استخدام المواطنة الرقمية الصالحة، وقد شملت الدراسة جميع الخبراء والأطراف المعنية بمجال المواطنة الرقمية، حيث طرح (10) أسئلة تدور حول المواطنة الرقمية من خلال الموقع الإلكتروني بقصد الإجابة عن إذا ما كان المعلمون والإداريون في مواقعهم يملكون الوعي الكافي حول كل ما يتعلق بالمواطنة الرقمية. وقد أشارت النتائج إلى أن (49.9%) من الخبراء يعتقدون بأن المعلمين يملكون الوعي اللازم حول المواطنة الرقمية، والذي يؤهلهم للقيام بمتطلبات المهنة بشكل جيد، وأن (8.2%) يعتقد بأنهم مدركون تماماً لهذه القضية، وما يرافقها من سلبيات وإيجابيات، وأن (35%) منهم يعتقد بأن المعلمين لا يملكون الوعي الكافي بما يخص المواطنة الرقمية، و (7%) منهم أكد بأنه لا يمتلك الوعي الكافي حول المواطنة الرقمية. وبينت الدراسة أن الإداريين والمسؤولين أكثر وعياً من المعلمين، وأن عدد الإداريين المهتمين بفوائد ومخاطر المواطنة الرقمية يفوق عدد المعلمين المهتمين بالمجال نفسه، حيث أشار (55%) منهم إلى أن الإداريين يملكون الوعي اللازم بما يتعلق بالمواطنة الرقمية.

يلاحظ الباحث بعد استعراض الدراسات السابقة بأنها شملت مجتمعات متنوعة ومنها المعلمين المتخصصين في الحاسب الآلي (الشمري، 2016)، وطلبة التعليم الأساسي (المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، 2015)، والخبراء والأطراف المعنية بمراحل التعليم العام (HollandSworth, et. al., 2011)، وطلبة التعليم الثانوي (المسلماني والدسوقي، 2014). كما يلاحظ بأن هذه الدراسات استخدمت الاستبانة والأسئلة المفتوحة والمقابلات الشخصية أو المرسله عبر المواقع الإلكترونية. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تتوجه نحو مباحث التربية الوطنية والمدنية، وباستخدامها أسلوب تحليل المحتوى، بالإضافة إلى إجراء المقابلات. كما تتفرد الدراسة الحالية، بوصفها الدراسة الأولى في الأردن في مجال المواطنة الرقمية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن المتابع لمستجدات العصر الذي نعيشه يقر بأن واحدة من أبرز ما يشهده العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو ظهور خدمات وتطبيقات تقنية عالمية ممتعة وجاذبة لكل فئات المجتمع، والتي أسهمت في جذب المستخدمين نحوها؛ بهدف التواصل الاجتماعي والتسويق والإعلام الرقمي، وما يرتبط بها من تسيير للحياة الاجتماعية والعملية.

وتذكر مديرية الأمن العام (2016) بأن الجرائم الإلكترونية في الأردن في تزايد مستمر من عام لآخر، وتضاعف عدد الجرائم الإلكترونية من حوالي (1000) جريمة عام 2011، لتصل عام 2015 إلى (2100) جريمة إلكترونية. كما تعاملت وحدة مكافحة

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تناولها موضوعاً مستجداً في ميدان الدراسات الاجتماعية وهو المواطنة الرقمية، ومدى توافر محاورها في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية، ومدى إلمام معلمها بها، وما تضيفه هذه الدراسة إلى المكتبة الأردنية والعربية بإفادة نظرية، ومفاهيم دالة في كل محور من محاورها التسعة، وما يترتب على ذلك من رؤى مستقبلية تعزز من الوعي بالمواطنة الرقمية والاستجابة لمواكبة النداءات العالمية بإدماج المواطنة الرقمية في المدارس عموماً وكتب التربية الوطنية والمدنية تحديداً.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى درجة تضمين محاور المواطنة الرقمية التسعة ومفاهيمها في كتب التربية الوطنية والمدنية ودرجة إلمام معلمي تلك المباحث بها.

محددات الدراسة

- تم تطبيق هذه الدراسة على معلمي التربية الوطنية والمدنية في مديرية قصبة إربد خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2016-2017.
- اقتصر تطبيق الدراسة على كتب التربية الوطنية والمدنية للعام الدراسي 2016-2017.
- يتوقف تعميم نتائج الدراسة على ما تم توفيره من خصائص سيكومترية لأداتي الدراسة.

التعريفات الإجرائية

المواطنة الرقمية: مجموعة القيم التي يتبناها المواطن الرقمي في أثناء تعامله مع التقنيات الرقمية والتي تعكس مقدرته على تحمل مسؤولية تعامله مع المصادر الرقمية، وتلزمه بالرقابة الذاتية أثناء تعامله مع وسائطها المتنوعة. وتقاس في هذه الدراسة من خلال تحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية ومقابلة معلمها.

كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية: وهي مجموعة من المباحث الدراسية التي أقرتها وزارة التربية والتعليم في مدارسها تحت مسمى التربية الوطنية والمدنية للصفوف من السادس وحتى العاشر الأساسي وبمسمى التربية الاجتماعية والوطنية للصفين الرابع والخامس الأساسي للعام الدراسي 2016/2017.

الطريقة

منهج الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي، وذلك لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة من خلال تحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية وإجراء مقابلات مع معلمي تلك الكتب في مديرية قصبة إربد.

مجتمع الدراسة وعينها

تألفت عينة الدراسة من جميع كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2016/2017، ومن (43) معلماً من معلمي التربية الوطنية والمدنية العاملين في وزارة التربية والتعليم في مديرية قصبة إربد وقد تم اختيارهم بالطريقة المتيسرة.

أداتا الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بإعداد الأداة الاتيتين:

الأداة الأولى: تحليل المحتوى

- قام الباحث ببناء أداة تحليل المحتوى من خلال اطلاعه على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الارتباط بالمواطنة الرقمية؛ (Ribble,2006 Ribble& Bailey,2006) (ريبيل،2012، 2013) بهدف معرفة درجة توافر محاور المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية الممتدة من الصف الرابع الأساسي وحتى العاشر الأساسي. حيث تم عرضها على لجنة من المحكمين من أساتذة المناهج وطرق التدريس وعلم الحاسوب وتقنيات التعليم. وقد اقتصر ملاحظاتهم على تقديم تعديلات في الصياغة اللغوية واقتراح كلمات مفتاحية لكل مفهوم مثل(تزود_ تتضمن_ تقترح_ تساعد_ تبصر- توفر)، حيث تكونت الأداة بصورتها النهائية من (101) مفهوم.

خطوات تحليل المحتوى

- تحديد هدف التحليل وهو التعرف إلى مفاهيم المواطنة الرقمية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية.
- تحديد مجال التحليل ونطاقه: جميع كتب التربية الوطنية والمدنية في الأردن.
- تحديد قائمة مفاهيم المواطنة الرقمية و تصنيفها في تسعة محاور.
- تحديد وحدة التحليل وهي الجملة بوصفها من أكثر وحدات التحليل مناسبة للدراسة، وتم اعتبار التكرارات كوحدة عد التحليل.
- تفرغ نتائج تحليل المحتوى وتصنيفها في جداول وفقاً لكل محور وللمحاور مجتمعة بعد تحويلها إلى تكرارات ونسب مئوية.

- إعادة عملية تحليل المحتوى بعد فترة زمنية من التحليل الأول وذلك بهدف التحقق من ثبات التحليل وقد بلغ الاتفاق بين التحليل الأول والتحليل الثاني (100%).
- استغرقت عملية تحليل المحتوى فترة زمنية امتدت من 2016/9/25 - 2017/1/5.
- الأداة الثانية: دليل المقابلة لمعلمي التربية الوطنية والمدنية**
- قام الباحث بإعداد أسئلة المقابلة وصياغتها بشكل دقيق وواضح من خلال الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة بهدف معرفة درجة إلمام معلمي التربية الوطنية والمدنية بالمواطنة الرقمية. وقد تم التأكد من صدق أداة المقابلة من خلال عرضها على لجنة من المحكمين المعنيين بالمناهج والتدريس والقياس والتقويم وتقنيات التعليم للتأكد من صلاحيتها للتطبيق. ولأن ثبات أداة المقابلة يرتبط بالحصول على نفس النتائج في حال تكرار استخدام أسئلتها مرة ثانية، فقد تأكد الباحث من ثباتها بتجربتها على ثلاثة من معلمي التربية الوطنية والمدنية من خارج عينة الدراسة مرتين بينهما فاصل زمني مقداره خمسة عشر يوماً. وبعد تحليل بيانات المقابلات، لاحظ الباحث عدم وجود فروق بين إجابات المعلمين في المقابلة الأولى وإجاباتهم في المقابلة الثانية.
- أعد الباحث قائمة بالأسئلة الرئيسة والفرعية المنوي تقديمها للمستجيبين، روعي فيها الوضوح والدقة وسلامة الصياغة اللغوية.
- حدد الباحث زمان ومكان المقابلات بما يتناسب وظروف المشاركين ورغباتهم، وحرص على توفير أجواء آمنة بعيداً عن الاستجابات.
- قام الباحث بتسجيل استجابات المشاركين أثناء عقد المقابلة مباشرة التي اتسمت بندرة المفردات، وقلة المعلومات المستقاه منهم جراء عدم مرورهم بخبرات المواطنة الرقمية من قبل.
- قام الباحث بتفريغ المقابلات على أوراق مستقلة، بحيث تكون كل مقابلة منفصلة عن الأخرى، ومن ثم قراءة كل كلمة من الكلمات المنطوقة من قبل المعلمين. بعد ذلك أعاد الباحث عملية تحليل البيانات مرة ثانية، للتأكد من صحة النتائج التي تم التوصل إليها.
- استغرقت عملية مقابلة معلمي التربية الوطنية والمدنية فترة زمنية امتدت من 2016/11/6 - 2016/12/27. في حين امتدت عملية تحليل المقابلات من 2017/1/6 - 2017/2/11.

النتائج

- النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول ونصه: ما درجة تضمين مفاهيم المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية وفقاً لتحليل محتواها؟**
- للإجابة عن هذا السؤال، قام الباحث بتحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية وكانت النتائج كما في الجدول (1):

جدول (1): درجة توافر مفاهيم المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية

الفقرة	درجة التوافر في كتب التربية الوطنية والمدنية للصف							
	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر	تكرار %
المحور الأول: الوصول الرقمي (الإتاحة الرقمية)								
1- تساعد كتب التربية الوطنية والمدنية الطلبة على استخدام محركات البحث والانترنت والمطويات أثناء العملية التعليمية.	2							7
2- تساعد كتب التربية الوطنية والمدنية الطلبة على استخدام مختبرات الحاسوب أثناء العملية التعليمية.	2							
3- تتضمن كتب التربية الوطنية والمدنية نداءات لشمول ذوي الاحتياجات الخاصة لخدمات التكنولوجيا.		1						1
4- تقترح كتب التربية الوطنية والمدنية توظيف الأجهزة النقالة أثناء العملية التعليمية.								
5- تقترح كتب التربية الوطنية والمدنية توفير فرص الوصول الرقمي لكافة الطلبة.								5

المحور الثالث: الاتصالات الرقمية													
												1- تبصر كتب التربية الوطنية والمدنية الطلبة بضرورة الموازنة بين الحقوق المتاحة لهم أثناء التواصل الرقمي مقابل المسؤولية التي يصاحبها.	
				4								2- تساعد كتب التربية الوطنية والمدنية الطلبة على معرفة الوسائل المتعددة للاتصالات الرقمية.	
				7								3- تساعد كتب التربية الوطنية والمدنية الطلبة على معرفة متى تكون الوسائل المتعددة للاتصال الرقمي ملائمة أو غير ملائمة.	
				5								4- تشجع كتب التربية الوطنية والمدنية على استخدام الوسائل المتعددة للاتصال الرقمي (بريد إلكتروني، هاتف محمول، ...) بين الطلبة داخل المدرسة.	
				5								5- تبصر كتب التربية الوطنية والمدنية الطلبة بأداب السلوك عند استخدام تقنيات الاتصال الرقمي.	
												6- تقترح كتب التربية الوطنية والمدنية استخدام وسائل الاتصال الرقمي بين الطلبة والمعلم، مثل المدونات، الفيس بوك، والواتس أب، وتويتر وغيرها.	
												7- تساعد كتب التربية الوطنية والمدنية على توعية الطلبة بإمكانية استرجاع المعلومات المحذوفة بسبب بقائها في المساحة الافتراضية على الشبكة الإلكترونية.	
المحور الرابع: محو الأمية الرقمية (التنور الرقمي)													
												1- تزود كتب التربية الوطنية والمدنية الطلبة بمعلومات تؤهلهم لاستخدام الاتصالات الرقمية على المستوى الاقتصادي.	
		4		5		9		5		6		2	1- تتضمن كتب التربية الوطنية والمدنية مصادر ومواد يستطيع الطلبة الحصول عليها من مصادر رقمية كالمدونات والمواقع الإلكترونية.
													3- تقترح كتب التربية الوطنية والمدنية بزيادة الوقت المخصص للطلبة للتعلم حول التقنيات الرقمية ومشاركة تلك المعلومات مع الآخرين.
													4- تشجع كتب التربية الوطنية والمدنية على عمل دورات تدريبية للطلبة والمواطنين حول الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.
													5- تقترح كتب التربية الوطنية والمدنية مشاركة الطلبة والمعلمين حول المعلومات عن التقنيات الرقمية.
						6							6- تزود كتب التربية الوطنية والمدنية الطلبة بمعلومات تؤهلهم لاستخدام الاتصالات الرقمية على المستوى الوطني.
						2							7- تزود كتب التربية الوطنية والمدنية الطلبة بمعلومات تؤهلهم لاستخدام الاتصالات الرقمية على المستوى الأدي.
						10							8- تزود كتب التربية الوطنية والمدنية الطلبة بمعلومات تؤهلهم لاستخدام الاتصالات الرقمية على المستوى الاجتماعي.

الاستجابة لمضامينها، لا سيما في ظل ارتفاع نسبة المستخدمين للشبكات الإلكترونية التي رافقتها استخدامات مسببة وممارسات سلبية في المواطنة الرقمية؛ مما أدى إلى وجود ضحايا الإنترنت والمدونات ومواقع التواصل الاجتماعي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والفكرية في مختلف البيئات المدرسية والجامعية والأسرية وباقي مؤسسات المجتمع المدني، حيث أشار تقرير الأمن العام (2016) إلى أنها تعاملت خلال (2016) مع (3800) قضية إلكترونية، وأدعت منها (2250) قضية للقضاء، مما دفع وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية لتنفيذ أكثر من (500) محاضرة توعوية حول الاستخدام الآمن للتكنولوجيا. وربما يشير ذلك إلى اقتصر جهود وزارة التربية والتعليم على تنفيذ ورش توعوية وتثقيفية حول المواطنة الرقمية، لكن ذلك غير كاف، لا سيما في ظل وجود معاناة في ضمان الأمن الوطني والاجتماعي جراء الظروف الإقليمية الصعبة التي تحيط بالأردن، ووجود محاولات للمساس بأمن الوطن واستقراره من خلال وسائط التكنولوجيا كالتجديد الإلكتروني الإرهابي مما يشكل خطراً على الأمن والسلم المجتمعي.

ويرى الباحث أمام البيانات الرقمية التي تعكس خطورة الظاهرة في الأردن، ما يستدعي قيام المؤسسات التربوية بأدوارها التوعوية نحو المواطنة الرقمية، ومن أبرزها مباحث التربية الوطنية والمدنية ومعلميها التي تنطلق فلسفتها نحو مواكبة المستجدات وإحداث نقلة توعوية لمواطنيها تجاه كل المستجدات ومنها ما يرتبط بالمواطنة الرقمية، وما يميز مباحث التربية الوطنية والمدنية طبيعة وخصوصية نظرتها للمواطنة الرقمية بأنها لا تضع العقبان أمام مستخدمي وسائط التكنولوجيا بقصد إخضاعهم للمراقبة والتحكم في اندماجهم مع العالم الافتراضي، وهي ليست سبيلاً للقمع والاستبداد، بل دعوة لإيجاد الطريق السليم لتوجيه وحماية المستخدمين من كافة فئات المجتمع الأردني الذين تزايدت اهتماماتهم باستخدام وسائط التكنولوجيا في كافة جوانب الحياة وتزويدهم بالكفايات اللازمة لضمان حسن الاستخدام الواعي وتحديداً فئة الأطفال والمراهقين منهم؛ حماية لهم من الأخطار التي قد يتعرضون لها لا سيما مع إشارة أحمد (2007) أن الموثيق الدولية ومنها اتفاقية بودابست (2001) قد أقرت مشروع مكافحة جرائم المعلوماتية وما يرتبط بها من جرائم خاصة بسرقة وسلامة وإتاحة البيانات والنظم المعلوماتية والولوج غير القانوني والاعتداء على سلامة البيانات.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني ونصه: هل تختلف درجة تضمين مفاهيم المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية باختلاف الصف والمحتور؟ للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب تكرارات مؤشرات المواطنة الرقمية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية كما في الجدول (2).

يلاحظ من الجدول (1) بأن هناك غياباً واضحاً للاهتمام بتضمين مفاهيم المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية، بدلالة أن هناك (63) مفهوماً منها قد خلت من أي تكرار في جميع كتب التربية الوطنية والمدنية، وأن (33) مفهوماً منها قد ورد في محتواها بواقع (3) تكرارات فأدنى. كما يلاحظ بأن المفهوم الأول من المحور الأول ونصه "تساعد كتب التربية الوطنية والمدنية الطلبة على استخدام محركات البحث والإنترنت والمطويات" والمفهوم الثاني من المحور الرابع ونصه "تتضمن كتب التربية الوطنية والمدنية مصادر ومواد يستطيع الطلبة الحصول عليها من مصادر رقمية كالمدونات والمواقع الإلكترونية" هما المفهومين فقط اللذان وردا في محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية. ويمكن أن يعزى ذلك إلى وجود سياسة إدماج توظيف التكنولوجيا في الكتب المدرسية منذ 2004، حيث انطلقت حملة تطوير الكتب المدرسية وفق الاقتصاد المعرفي، والذي اقتصر على استخدام المواقع الإلكترونية فقط بعيداً عن المدونات. وربما يفسر ذلك بسبب عدم مواكبة المستجدات في التربية من أجل المواطنة التي يفترض بها أن تستجيب لإدماج المستجدات في العصر الرقمي الذي نجح بضم رواد الوسائط التكنولوجية تحت ظل جنسية عالمية جديدة اخترقت الحدود والفئات العمرية، وجذبت إليها الجميع. أو ربما يعزى ذلك إلى الانتقادات المتتالية التي وجهها المجتمع الأردني خلال السنتين الأخيرتين نحو تأليف الكتب المدرسية، وعدم رضاهم عنها، مما حال دون الاهتمام بالمواكبة والتحسين والاكتفاء بتجاوز الهنات والانتقادات.

كما يمكن أن يفسر ذلك بسبب وجود فهم مغلوط لأدوار كتب التربية الوطنية والمدنية، وعدم وجود رؤى مستقبلية لمحتواها، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه الأردن، والدليل على ذلك ورود (56) مفهوماً فقط من مفاهيم المواطنة الرقمية في جميع كتب التربية الوطنية والمدنية في الأردن. علماً أن (36) مفهوماً منها ورد في صف واحد فقط. وجميع هذه السلسلة من الكتب اتفقت بخلوها من مفهوم المواطنة الرقمية، مما يستدعي ضرورة الاهتمام بتعليم محاور المواطنة الرقمية في المدارس. وهذا يتفق مع ما أشار إليه ريبيل (Ribble, 2006) من أن غاية المدارس ليس مجرد تعليم القراءة والرياضيات والعلوم. فالتأمل لصور المواطنة الصالحة عبر الأزمان المختلفة، يلاحظ اتساعاً وتبايناً في صور ودلالات مفهوميها، فبينما كانت تستوجب وتهتم بإجادة مواطنيها لإتقان مهارات القراءة والكتابة والحساب تمهيداً لضمان مشاركتهم واندماجهم مع تفاصيل أنماط الحياة ومرافقها الاجتماعية والمعرفية والسياسية والاقتصادية بشكل كاف، وما كادت أن تطمئن الأمم والأوطان بإعداد مواطنيها وفق تلك المهارات، حتى وجدت نفسها أمام مفهوم جديد يواجه المواطنة وهو الإلمام بالثقافة الحاسوبية، فجهزت الخطط والبرامج التوعوية والتثقيفية لتمكين أفرادها من التعامل مع الحاسوب؛ لأن الأمية تبدلت من القراءة والكتابة والحساب إلى الأمية الحاسوبية. وفي الوقت الحاضر تظهر تحديات جديدة باسم المواطنة الرقمية تستوجب من صناعات القرارات

مجالات أخرى، كما يتفق ذلك مع ما أضافه هوبز وجينسن (Hobbs & Jensen, 2009) من أن هناك مهارات ومعارف لا بد من إكسابها للطلبة لتفعيل استخدامهم للمواطنة الرقمية.

ويلاحظ بأن التطور الإلكتروني في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد رافقه ظهور ممارسات غير قانونية، ومنها ما يرتبط بالدوافع المادية لإثبات القدرات والترفيه والانتقام السياسي والديني، وانتشار وسائل النصب والاحتيال والابتزاز، والاستخدام غير المشروع للبرمجيات، وانتحال صفة موقع إلكتروني أو شخصية مالكة، وما يرتبط بذلك من التلاعب بالمحتوى الإلكتروني والدخول المقصود غير المشروع للمواقع الإلكترونية، والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية مما يشكل خطراً على الأمن الوطني والاجتماعي، مما يستدعي من العاملين في المجال التربوي ضرورة العمل على توعية وتثقيف الأجيال حيال طرائق التعامل مع التطبيقات الإلكترونية. وهذا يتفق مع الدراسات التي أشارت إلى أنه على الرغم من الفوائد التي تحققت جراء تزايد استخدام التقنيات الرقمية في كافة مجالات الحياة، إلا أنها جلبت معها القلق فيما يتعلق بالخصوصية والأمن. وعليه، فإن فهم الأساسيات لكيفية عمل التقنيات الرقمية سوف يكون مهماً للغاية لا سيما إذا كانت الأنظمة التربوية جادة في حماية الحرية على أكبر استفادة ممكنة من هذا العصر الرقمي. وذلك من خلال إعداد الطلبة لاستخدام تكنولوجيا الحاسوب بطريقة فعالة ومناسبة، مما يسهم في غرس مفهوم المواطنة الرقمية الصحيح وكيفية استخدام هذه التقنيات بطريقة مناسبة (السلسلة العلمية المثلى، 2007).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإحداث نقلة نوعية في مجال التوعية بالمواطنة الرقمية على نطاق الحكومة الأردنية تمثلت بإصدار قانون الجرائم الإلكترونية، وعلى نطاق مديرية الأمن العام تمثلت باستحداث وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية عام 2008، إلا أنه لم يرافق ذلك أي جهود وقائية توعوية تثقيفية لطلبة المدارس، ومن أدلة ذلك ما أشارت إليه نتائج هذه الدراسة في مجال تحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية، وإمام معلمها بمحاورها ووعيهم بمفاهيمها. وربما يعد ذلك دافعاً لإجراء دراسات مماثلة في مباحث أخرى. وتأسيساً على ما سبق، تبين بأن التصدي الحقيقي لتجاوز تلك المشكلات يكمن بالدرجة الأولى في تزويد الطلبة بالمعرفة السليمة لاستخدام التكنولوجيا، وتجنب الاستخدام السيئ لها، وتمكينهم من تعلم التفكير التأملي وصولاً لرسم الضوابط التي تسمح لهم فهم الكيفية المناسبة لاستخدام التكنولوجيا. وذلك يتفق مع دعوة ريبيل وبيلي (Ribble & Bailey, 2006) إلى ضرورة وأهمية إعداد الطلبة ليكونوا مواطنين رقميين. ومع هاكر وفان داك (Hacker & Van Dijk, 2000) حينما أكدوا ضرورة استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال لأغراض تعزيز الديمقراطية السياسية ومشاركة المواطنين في التواصل الديمقراطي.

جدول (2): تكرارات مؤشرات المواطنة الرقمية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية.

الكتاب	عدد المؤشرات المتضمنة	التكرارات
كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف الثامن	36	152
كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف السابع	5	29
كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف العاشر	4	17
كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف السادس	3	11
كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف الخامس	3	10
كتاب التربية الاجتماعية والوطنية للصف الرابع	3	6
كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف التاسع	2	7
المجموع	56	232

يلاحظ من الجدول (2) بأن كتاب التربية الوطنية والمدنية للصف الثامن قد تضمن (36) مفهوماً من مفاهيم المواطنة الرقمية وتكرارات بلغ مقدارها (152) ونسبة مئوية مقدارها (64.29%) من نسبة المفاهيم المتضمنة في جميع الكتب المتبقية. وربما يفسر ذلك بسبب طبيعة الخصائص النمائية للطلبة في هذا العمر معرفياً ووجدانياً وسلوكياً وسياسياً، مما أسهم بتزويد الطلبة ببعض مفاهيم المواطنة الرقمية، لكن دون الاستناد لرؤى مستقبلية واضحة، بدلالة أن باقي كتب التربية الوطنية والمدنية قد تضمنت ما بين (2-5) مفاهيم فقط، وفي جميع الأحوال لاحظ الباحث بعد إتمامه تحليل محتوى جميع الكتب خلوها من استخدام مصطلح المواطنة الرقمية، على الرغم من وجود حاجة ملحة لإبراز مؤشرات المواطنة الرقمية في محتواها، لا سيما في ظل تنامي ممارسات مجتمعية خطيرة للتكنولوجيا من بعض الأفراد ومنها بث خطاب الكراهية عبر الإنترنت، وإثارة النزعات الطائفية والدينية المختلفة، وظهور ظاهرة التجنيد الإلكتروني الإرهابي، والاستغلال الجنسي للأطفال، ودعم تنظيمات إرهابية والتسويق لأفكارها، ونشر المواد المنافية للحياء والموجهة نحو الأطفال والشباب. وقد يعزى ذلك لعدم تضمين محاور المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية، مما أسهم في حرمانهم من الثقافة الرقمية، وبالتالي بروز مثل تلك الممارسات السلبية. وهذا يتفق مع ما أكده بيونتي (Buente, 2015) من أن المواطنة الرقمية لها أهمية خاصة للمواطنين الشباب لتطوير مهاراتهم. وأن كسب المعلومات السياسية من خلال الإنترنت وسيلة مهمة لردم الهوة الديمقراطية، وفرصة للتمييز بين من يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاركة في الحياة السياسية وأولئك الذين يستخدمونها في

ولتحديد ما إذا كانت درجة تضمين مؤشرات المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية تختلف باختلاف المحور، تم حساب التكرارات كما في الجدول (3).

جدول (3): تكرارات مؤشرات المواطنة الرقمية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية وفقاً لكل محور من محاورها

المحور	عدد المؤشرات المتضمنة وتكراراتها في كل صف						
	10	9	8	7	6	5	4
1- الوصول الرقمي	13/3	2/1	15/3	18/2	5/2	8/2	2 /1
2- التجارة الرقمية	0	0	3/2	0	0	0	0
3- الاتصالات الرقمية	0	0	21/4	0	0	0	0
4- محو الأمية الرقمية	¼	5/1	34/7	5/1	6/1	2/1	1/1
5- الأخلاقيات الرقمية	0	0	31/4	5/1	0	0	3/1
6- القوانين الرقمية	0	0	12/4	0	0	0	0
7- الحقوق والمسؤوليات الرقمية	0	0	13/2	0	0	0	0
8- الصحة والسلامة الرقمية	0	0	9/5	1/1	0	0	0
9- الأمن الرقمي = الحماية الذاتية	0	0	5/5	0	0	0	0

ضرورة قيام المؤسسات التربوية المعنية بتدريب وتمكين منسوبيها من امتلاك المهارات اللازمة تمهيداً لضمان اتخاذ قرارات سليمة عند مجابتهم لأخطار المواطنة الرقمية، وتوجيههم وحمايتهم نحو منافع التقنيات الحديثة، والتعامل الذكي معها والتزام السلوك المسؤول أثناء التفاعل مع وسائط التكنولوجيا المتنوعة. وتالياً أبرز إجابات أفراد الدراسة حول مفهوم المواطنة الرقمية:

"قد تعني أعداد أو أرقام تتعلق بنسبة الأشخاص الذين لديهم ولاء وانتماء إلى نسبة الأشخاص الذين لا ينتمون إلى الوطن يتم حصرها عن طريق أوراق مثل الاستبانة، أن يثبت الشخص وجوده رقمياً أو أن يحمل رقماً معيناً عن طريقه يستطيع أن يمارس بعض حقوقه في أن يصوت أو لا يصوت، أفعال يمكن قياسها بالأرقام وأعداد المواطنين الفاعلين أو العاملين أو المندمجين فعلاً بالأرقام"، "أعتقد بأنها أرقام أو أعداد خاصة بالمواطن الفعّال حسب ما يقدم للوطن"، "مصطلح له علاقة بالرقم الوطني"، "الأشخاص أو المواطنين الذين لديهم ولاء وانتماء حقيقي للوطن"، "قد تعني كل مواطن يحمل رقم وطني"، "قد تكون إعطاء المواطن رقم عن طريق الحاسوب أي التعامل مع المواطن رقمياً"، "أي بيانات للمواطن متعلقة بعلاقته مع الدولة محوسبة ومتاحة للوصول له في أي وقت"، "عمل إحصاءات والحصول على أرقام كمية تبين أعداد المواطنين الصالحين وعلاقتهم بالدولة"، "قد تعني إعطاء المواطن أرقام تسلسلية تبين مقدار انتماءه وعطاءه من أجل الوطن فمثلاً يمكن إعطاء أرقام تسلسلية من (1-10) بحيث يشير الرقم واحد إلى درجة عطاء قليلة والرقم (10) مثلاً إلى درجة عطاء كبيرة"، "كل شيء يتعلق بالمواطن يتم تخزينه إلكترونياً على غرار ما يسمى بالحكومة الإلكترونية".

وربما يفسر ذلك بسبب عدم مرورهم بخبرات تعليمية سابقة ذات دلالة بالمواطنة الرقمية أثناء دراستهم الجامعية، كما قد يعزى ذلك إلى عدم تضمن برامج التدريب أثناء الخدمة لمعلمي التربية الوطنية والمدنية محاور المواطنة الرقمية. بالإضافة إلى أن ذلك قد

يلاحظ من الجدول (3) أن المحور الأول "الوصول الرقمي" والمحور الرابع "محو الأمية الرقمية" هما فقط اللذان وردت بعض مفاهيمهما في جميع كتب التربية الوطنية والمدنية. وربما يفسر ذلك بسبب طبيعة مفاهيم هذين المحورين، حيث يرتبطان معاً من خلال العمل على ضمان الوصول والإتاحة الرقمية لكافة أفراد المجتمع، وتوفير فرص الوصول الرقمي من خلال دعم البنية التحتية لكافة المؤسسات التربوية، يرافقه تحفيز الأفراد لاستخدام الاتصالات الرقمية في مختلف مناحي الحياة، وبخاصة في المجال الاجتماعي والوطني والثقافي، تمهيداً لانتقال الأثر في مجال السياسة والأدب والتعلم وحل الواجبات والأنشطة المدرسية.

كما يلاحظ بأن باقي المحاور لم تنل أي درجة اهتمام باستثناء ما ورد من مفاهيم في كتاب الصف الثامن، أي أن خمسة محاور من تسعة لم ترد مفاهيمها إلا في ذلك الكتاب فقط. ويفسر الباحث ذلك بعدم وجود رؤية واضحة تستند لإدماج مؤشرات المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية ضمن بيئة متدرجة الاتساع بتكاملات رأسية مخطط لها. وربما يعزى ذلك إلى أن الدولة الأردنية قد اهتمت بتقديم رؤى عامة تضمنت بعض المحاور، وهذا يختلف مع ما نادى به ريبيل وبيلي وروس (Ribble, Bailey & Ross, 2004) من أن ضمان الأثر المنتظر من تطبيق ممارسات المواطنة الرقمية لن يتحقق إلا مع تحديد ضوابط الاستخدام للمحاور التسعة للمواطنة الرقمية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث ونصه "ما درجة إلمام معلمي التربية الوطنية والمدنية بالمواطنة الرقمية"؟

للإجابة عن هذا السؤال، عقد الباحث مقابلات مع المعلمين حول المواطنة الرقمية، وقد كشف استطلاع الباحث لدرجة إلمام معلمي التربية الوطنية والمدنية للمواطنة الرقمية عدم وجود أدنى درجات المعرفة بمفاهيمها ومحاورها ولا حتى بتسميتها؛ مما يحتم

والاجتماعية، ذات الصلة بالتكنولوجيا وممارسة السلوكيات الأخلاقية، والممارسة الآمنة، والاستخدام المسؤول للمعلومات والتقنية في دعم التشارك، والتعلم، والإنتاجية وإظهار القيادة في المواطنة الرقمية. ويتحقق ذلك حينما يفهم الطرف الآخر في العملية التربوية - المعلمون- قضايا ومسؤوليات المجتمع المحلية والعالمية في ثقافة رقمية، بالإضافة إلى دعم وتعليم الاستخدام الآمن والقانوني والأخلاقي لتقنية المعلومات، وأن يكون المعلم قدوة في ذلك، كما نادت بتلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع المتعلمين، وتوفير الوصول العادل للأدوات والموارد التقنية، وتشجيع الآداب السلوكية في البيئة الرقمية، مع تحمل المسؤولية في التفاعلات الاجتماعية، وبفهم ثقافي ووعي عالمي عن طريق الاندماج مع الزملاء والطلبة من الثقافات الأخرى من خلال وسائل العصر الرقمي.

وتزداد الحاجة للاهتمام بتبصير الناشئة بمضامين المواطنة الرقمية لا سيما في ظل ازدياد رواد التكنولوجيا، وهذا يتفق مع تقرير هيئة تنظيم قطاع الاتصالات (2015) الذي تضمن الإشارة إلى ازدياد أعداد الأردنيين المستخدمين لشبكة الإنترنت والذي تخطى حاجز (6.3) مليون مستخدم عام 2015 ، وأن نسبة الهواتف الذكية في الأردن تتعدى (70%) من إجمالي مستخدمي الهواتف المتنقلة. كما تضمن التقرير الإشارة إلى بدء شبكات الاتصالات الرئيسية في الأردن بتقديم خدمات الجيل الرابع (4G). كما يتفق ذلك مع تأكيد ريبيل(2013) من أن مسؤولية تزويد الأطفال بفهم آلية العيش والعمل في مجتمع رقمي يقع على عاتق أولياء الأمور والمعلمين وأعضاء المجتمع المحلي، فالمدارس والمؤسسات التعليمية المستقلة تقر بشكل متزايد بأهمية المواطنة الرقمية.

التوصيات

- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية يمكن التقدم بالتوصيات الآتية:
- تضمين مؤشرات محاور المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية وفق رؤى واضحة تستند إلى استراتيجية واضحة.
- عقد دورات تدريبية لمعلمي التربية الوطنية والمدنية بهدف تمكينهم من آليات توعية الطلبة بتطبيقات المواطنة الرقمية.
- إجراء مزيد من الدراسات على مباحث دراسية وفئات عمرية أخرى.
- إجراء دراسات عن أساليب تمكين قيم المواطنة الرقمية لدى طلبة المدارس، بهدف المحافظة على المنظومة القيمية في العصر الرقمي.

يعكس عدم وجود دوافع ذاتية للمعلمين بمواكبة المستجدات التربوية والعلمية في ميدان المواطنة الرقمية. وربما يمكن تفسير ذلك بسبب عدم تضمين مفهوم المواطنة الرقمية في كل كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية، إن تضمين المواطنة الرقمية في محتوى الكتب المدرسية سيكون حافزاً ودافعاً للمعلمين لإثراء معارفهم بها. كما قد يفسر ذلك بسبب عدم تسمية المفاهيم والمحاور المحدودة التي وردت في الكتب بالمواطنة الرقمية مما حال دون معرفتهم بأنهم يدرسون المواطنة الرقمية دون الإحاطة باسمها وبخاصة من يدرس منهم طلبة الصف الثامن الأساسي.

ويرى الباحث بأن إحداث نقلة نوعية في توعية أفراد المجتمع رقمياً قد أصبح ضرورة ملحة لا سيما مع تفاقم أخطار استخدام الوسائط التكنولوجية وبخاصة مع اتساع رقعة المستخدمين لها وما رافقها من أفعال مغلوبة لمصطلح الديمقراطية الرقمية. وتأسيساً على ما سبق، فإن مسؤولية تمكين الطلبة من الاستخدام السليم للمواطنة الرقمية لمقابلة على عاتق المعلمين والمجتمع المدرسي، إذ لا بد من تبصيرهم بقواعد وأخلاقيات الاستخدام لضمان إعداد الطلبة للتفاعل في عالم افتراض رقمي لا تسوده حدود مادية.

ومن جهة أخرى، إذا كان لا بد من تحديد أكثر الأطراف مسؤولية بتبني الحديث عن محاور المواطنة الرقمية، تأتي مباحث التربية الوطنية والمدنية ومعلموها بالمقام الأول بسبب تقارب مضامينها وغاياتها مع محاور المواطنة الرقمية، التي تعد من وجهة نظر الباحث واحدة من أبرز المستجدات والاتجاهات الحديثة في تدريس المواطنة خصوصاً والدراسات الاجتماعية عموماً.

ويمكن القول إن حل وتجاوز أزمة وتحديات الاستخدام السيئ للتكنولوجيا ربما يكمن في سنّ اللوائح وصياغة سياسات الاستخدام وما يتبع ذلك من ضوابط وعقوبات توقع بحق المخالفين والمسئولين- ورغم أهمية إقرار مثل تلك اللوائح- إلا أن الباحث يرى بأن تلك الإجراءات وحدها غير كافية من وجهة نظر تربوية، إذ لا بد من اتخاذ تدابير وقائية بهدف تثقيف كل مستخدم وتدريبه على أن يكون مواطناً رقمياً مسؤولاً في ظل مجتمع عالمي، سادت فيه معالم جنسية عالمية جديدة جذبت الجميع إليها، قوامها المواطنة الرقمية، تقارب إليها الأفراد بلغة جديدة يدركها روادها، بصرف النظر عن معتقداتهم وأديانهم وأعمارهم.

وهذه النتيجة تختلف مع ما توصل إليه الشمري (2016) التي استهدفت لمعلمي الحاسب الآلي، لكنها تتقارب مع ما توصل إليه هولاندورث؛ وزملاؤه (HollandSworth, et. al., 2011) التي أكدت بأن (36%) من المعلمين لا يمتلكون الوعي الكافي بالمواطنة الرقمية. حيث إن أبرز العوامل المؤثرة في وجود سلوكيات سلبية عند استخدام التكنولوجيا هو غياب الوعي المطلوب والعلم الشامل بكيفية تطبيق المواطنة الرقمية.

كما يتفق ذلك مع ما نادت إليه الجمعية الدولية للتقنية في التعليم (2011) بضرورة أن يفهم الطلبة القضايا الإنسانية والثقافية

المراجع

- هيئة قطاع الاتصالات الأردنية. (2015). *تقرير استخدام الأردنيين لشبكة الإنترنت*. عمان: الأردن.
- Buente, W. (2015). Relating digital citizenship to informed citizenship online in the 2008 U. S. presidential election. *DOI 10. 3233L IP- 150375 information polity 20*, 269- 285.
- Hacker, K.. & Van Dijk, J. (2000). *What is Digital Democracy? Digital Democracy: Issues of Theory and Practice*. Thousand Oaks: CA: Sage.
- Hobbs, R. & Jensen, A. (2009). The past, present, and future of media literacy education. *Journal of Media Literacy Education*, 1, 1-11.
- Hollandsworth, R; Dowdy, L & Donovan, J. (2011). Digital citizenship in K- 12: It takes a village. *Tech Trends*, 55 (4), 37- 47.
- Ministry of Education. (2012). *Digital Citizenship Policy Development Guide*. Alberta Education, School Technology Branch, Issued by Ministry of Education: Saudi Arabia
- Ministry of Education. (2013). *Digital Citizenship Policy Development Guide*. Alberta Education, school Technology Branch Issued by Ministry of Education: Saudi Arabia.
- Ribble, M. Bailey, G. (2006). *Digital Citizenship at all Grade Levels. International Society for Technology and Education*. Information literacy: Available at: www.iste. Retrieved on 1 August 2016.
- Ribble, M. (2006). *Digital Citizenship in School. International Society for Technology in Education*, 2nd ed., Eugene, Oregon, Washington.
- Ribble, M. (2008). *Passport to Digital Citizenship in School*. International Society for Technology in Education, (U.S&Canda).
- Ribble, M; Bailey, G; & Ross, T. (2004). Digital citizenship: Addressing appropriate technology behavior. *Learning & Leading With Technology*, 32 (1), 6- 12.
- Simsek, E& Simsek, A. (2013). New Literacies for digital citizenship. *Contemporary Educational Technology*, 4 (2), 126- 137.
- Streck, H. (2013). Social networks and impact on records information management. *Aram International Educational Foundation*, 35. (4), 489- 507.
- أحمد، هلالي. (2007). *اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلوماتية*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الجمعية الدولية للتقنية في التعليم. (2011). *معايير تكنولوجيا التعليم لدى مديري المدارس والمعلمين والطلاب*, ط2، الرياض: مكتب التربية لدول الخليج العربي.
- ريبيل، مايك. (2012). *المواطنة الرقمية في المدارس*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- ريبيل، مايك. (2013). *تنشئة الطفل الرقمي- دليل المواطنة الرقمية لأولياء الأمور*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- الدهشان، جمال. (2016). *المواطنة الرقمية مدخلاً للتربية العربية في العصر الرقمي*. مجلة مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية والسياسية. (5). 104-72.
- سالم، محمد. (2002). *العصر الرقمي وثورة المعلومات: دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع*. مصر: عين شمس للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- السلسلة العلمية المثلى. (2007). *الثورة الرقمية*. دور لينغ كندريلي، مكتبة لبنان: ناشرون.
- الشمري، حمدان. (1437هـ). *مدى توافر قيم المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة والثانوية في محافظة حفر الباطن*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود. السعودية.
- علي، نبيل وحجازي، نادية. (2005). *الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة*. سلسلة *عالم المعرفة*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي. (2015). *تقويم مهارات وقيم المواطنة لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم المصرية*، قسم البحوث التربوية.
- مديرية الأمن العام. (2016). *الجرائم الإلكترونية في الأردن*. عمان: إدارة البحث الجنائي- وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية.
- المسلماني، لمياء والدسوقي، إبراهيم. (2014). *التعليم والمواطنة الرقمية: رؤية مقترحة*. مجلة *عالم التربية*، 2 (47). 15- 94.
- بيبا، نوريس. (2006). *الفارق الرقمي: الميثاق المدني*، فخر المعلومات والإنترنت الدولي، ترجمة هشام عبدالله ومحمود الزواوي. عمان: الأهلية للنشر.